

## نقاش بشأن السياسة الخارجية في مجلس الشيوخ الفرنسي

خطاب السيد لوران فابيوس، وزير الشؤون الخارجية والتنمية الدولية

باريس في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2015

السيد رئيس مجلس الشيوخ،

السيد الرئيس جان-بييار رافاران،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الشيوخ،

الأصدقاء الأعزاء،

أودّ أولاً أن أتوجه بالشكر إلى السيد الرئيس جان-بييار رافاران على تنظيم هذا النقاش وإلى المقرررين على إنجازهم لهذا العمل الضخم جداً وإلى جميع المتحدثين على مداخلاتهم.

تم تناول أربعة موضوعات رئيسية مرتبطة بالتقارير الأربعة للجنة، وهي: العلاقات مع روسيا، والدور الدولي لإيران بعد الاتفاق النووي، ونمو الصين، وأخيراً المناخ.

سأجيب طبعاً على الأسئلة المطروحة والمتعلقة بهذه الموضوعات الأربعة ولكن أتمنى عليكم ألا تؤاخذوني إن انتهت فرصة هذا النقاش لإجراء استعراض أوسع نطاقاً لسياستنا الخارجية إذ كما ذكرتم، كل الأمور مترابطة فيما بينها في هذا العالم المعولم والمتصل.

قدّم لنا الرئيس جان-بييار رافاران من هذا المنبر ملخصاً بليغاً ولا أريد هنا إحراجه بقولي أنني أشاطره الرأي في جزء واسع من طرحه، فمفهوم الاستقلالية، وما ذكره عن إيران وروسيا والمناخ والصين التي يعرفها جيداً وملاحظاته الموشحة بدبلوماسية رفيعة المستوى عن الموقف الأمريكي، التي فهمنا مغزاها جيداً. ويمكنني القول بأن معظم هذه الموضوعات تحظى بتوافق واسع من أعضاء الكتل المختلفة في المجلس. وأعتقد أن هذا الأمر ينم عن دقة الملاحظة والمنطق السليم.

أحياناً تُطرح علينا أسئلة بشأن المبادئ التي توجه دقة سياستنا الخارجية منذ عام 2012. لو توجّب عليّ ذكر مبدأ واحد فقط لقلت الاستقلالية. كيف يمكن لنا تعريف استقلالية فرنسا؟ إنها تعني قدرتنا على تحديد ما نراه صحيحاً بحرية وأن نتصرف بناءً على ذلك. هذه الاستقلالية - كما ذكرتم - هي جزء من تاريخنا ومن رؤيتنا لدورنا في العلاقات الدولية وتساهم في زيادة الثقة بدبلوماسيتنا، وهي مفتاح لنفوذنا. صحيح أننا نملك ولحسن الحظ شركاء وأصدقاء وحلفاء ونحن حريصون على متانة كل هذه العلاقات ولكن العالم كله يرى ويعرف بأننا نحدّد موقفنا إزاء القضايا الدولية الكبرى بناءً على حُكْمنا الخاص وليس تحت ضغط أية جهة حامية. بمعنى آخر وبغية تسمية الأشياء بمسمياتها، لا الولايات المتحدة الأمريكية ولا روسيا ولا الصين ولا دول الخليج ولا ألمانيا، التي علاقتنا معها غالباً ممتازة، ولا أي شخص آخر، يملئ علينا خياراً التي لا تراعي سوى مصلحة فرنسا والفرنسين ورؤيتنا الخاصة بشأن العالم.

ولكن أريد هنا أن أعرب على عجل، مستخدماً استعارة بلاغية مخففة بحكم عملي على التوالي في مجلس الدولة ووزارة الشؤون الخارجية وترددي على مجلس الشيوخ، عن اختلافي البسيط في الرأي مع السيد بيو، الذي أعتزّف بأنه تحدث بصيغة معتدلة، بشأن اندعام الطموح الفرنسي، والمبادرات غير الكافية في الموضوع السوري - الذي سأعود إليه لاحقاً - والاقتراحات غير الواضحة، والطموح ال محدود عموماً.

وما هي خياراتنا؟ إننا لا نقبل، في عالم يعاني من الفوضى وتتراكم فيه الأزمات، الدبلوماسية التي يمكن أن أسميها - وهذا لا ينطبق على أي من الحاضرين هنا - الدبلوماسية المتقلبة التي لا تستطيع تحديد وجهتها أو الحفاظ عليها، والتي تعمل بصورة متناوبة وأحياناً متقطعة، والتي تخلط بين الجرأة في القول والجرأة في الفعل، والتي يجسدها ما قاله دانتون مخاطباً فيرنيو الثائر: "إنه يتكلم ويعتقد أنه فعل شيئاً". لذا قمنا مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وتحت رقابة البرلمان بوضع أربع أولويات تحدّد عملنا بصورة عملية وهي: السلم والأمن، وتنظيم إدارة الكرة الأرضية وصونها، وإنعاش أوروبا وإعادة توجيهها، والنهوض الاقتصادي وإشعاع بلدنا. وهذه الأولويات هي بوصلتنا التي نهتدي بها كلما تعيّن علينا اتخاذ قرار بشأن السياسة الخارجية.

الأولوية الأولى والجوهرية هي السلم والأمن طبعاً، إذ يجب على فرنسا أمام تراكم الأخطار والأزمات أن تكون قوة للسلم وهي كذلك. وهذا ما أوضحناه وما ذكرتم به جميعاً فيما يخص الملف النووي الإيراني. فأمام مخاطر الانتشار النووي اعتمدنا موقفاً وصفته بالحزم البناء والذي، كما ذكر بعضكم، لم يلمنا الإيرانيون عليه أبداً لاحقاً، ويتمثل هذا الموقف في تأييد الاتفاق الذي يستبعد بصورة أكيدة، أي بصورة قابلة للتحقق منها، حصول إيران على السلاح النووي. إن هذا الحزم هو الذي أتاح الوصول إلى اتفاق متين في 14 تموز/يوليو 2015. لقد دافعنا طوال المفاوضات، باستقلالية تامة ومسؤولية وفقاً لدورنا وتصورنا، عن مصالح الأمن الدولي والسلم.

ومن ثم طرحتم السؤال الكبير والوجيه لمعرفة إن كان هذا الاتفاق سيخدم بعد الآن الاستقرار وخصوصاً في الشرق الأوسط. إننا نأمل ذلك ولكننا سنحكم بناء على الإثباتات ولا سيما، وأستعمل هنا العبارات المختارة بعناية التي استخدمتموها، التحقق مما إذا كانت إيران تساهم بصورة عملية وإيجابية في المواضيع الثلاثة التالية: عملية المصالحة في العراق التي يقودها رئيس الوزراء حيدر العبادي؛ والخروج من المأزق المؤسسي في لبنان؛ وتقديم الدعم لجهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سورية السيد ستافان دي ميستورا لتنفيذ بيان جنيف لعام 2012.

والخص موقفنا الذي يبدو لي أنه موفكم جميعاً، بالقول إنه يمكن لاتفاق فيينا أن يفتح الطريق نحو عالم أكثر أماناً. يجب على إيران، هذا البلد الهام ذي الحضارة العريقة، أن تساهم في هذا المسعى غير أنه ما من شيء مضمون وإننا سنحكم على هذا البلد من خلال الأفعال لا الإعلانات. ومن ثم أتفق مع تقرير السيد لوجاندر والسيد ريني اللذين أشارا - ويتوافق تام كما بدا لي - إلى أنه كان يجب وضع خارطة طريق في أثناء زيارة الرئيس حسن روحاني إلى باريس - وإننا نعمل على إعدادها ولاحظت تأكيدكم على الجانب الثقافي والتربوي - وأنه هناك من ناحية أخرى الجانب الدبلوماسي والجانب المتعلق بالمنشآت اللذان ينبغي استكشافهما، وبأن اتفاق فيينا كان إيجابياً وبأننا، على حد تعبير السيد ريني، على ترقب. أي بمعنى آخر، كنا بحاجة إلى العمل معاً - حسب ما دونته - على مستوى تبادل الخبرات والسياحة وغرف التجارة وجوانب أخرى. لذا أعتقد بأن الأمور واضحة في هذا الشأن وليس هناك خلاف بيننا.

والالتزام نفسه بخدمة السلم والأمن هو الذي قاد موقفنا في المأساة السورية منذ أكثر من ثلاث سنوات إلى الآن. أعتقد في هذا الصدد بأنه علينا توخي الدقة حيث هناك أحياناً بعض التفسيرات التي لا تبدو لي مطابقة للواقع. إنها مأساة، مأساة مفزعة وربما كانت المأساة الأسوأ منذ بداية هذا القرن من حيث الأعداد إن جاز لنا القول. الفظائع التي يرتكبها الإرهابيون تُضاف إلى ما ينبغي لنا تسميته بهمجية السيد بشار الأسد. يركز موقف دبلوماسيتنا، وأقول ذلك خصوصاً للسيد بيو، على عدة ثوابت أوّد استعراضها.

أولاً، علينا مكافحة تنظيم داعش والمجموعات الإرهابية الأخرى مكافحةً جماعيةً قدر الإمكان. وفيما يخص فرنسا، نحن نقوم بذلك منذ سنة في العراق إلى جانب 60 دولة في إطار تحالف لا ينبغي لنشاطه أن يعرف الكلال. ونحن نقوم بذلك منذ عدة أسابيع في سورية دفاعاً عن النفس ضد أهداف تهدد أمننا. وماذا كان سيُقال لنا، لو أننا حددنا أهدافاً، أي المجموعات التي تهدد بقتل فرنسيين أو أوروبيين، ولم نتصرف؟

إننا نرحب بكل من يريد الانضمام إلينا في هذا الكفاح بشرط، كما ذكرت من منبر الأمم المتحدة، أن تُوجّه الضربات فعلياً ضد الإرهابيين. إننا ندين الضربات التي تستهدف المدنيين والمعارضين المعتدلين الشجعان الذين يدافعون عن رؤية خاصة بسورية تتفق مع رؤيتنا، أي الرؤية التي تدعو إلى سورية الموحدة الديمقراطية التي تحترم جميع مكوناتها. تدخلت روسيا، والأحظ بأنها إلى الآن لا تستهدف تنظيم داعش والمجموعات الإرهابية إلا هامشياً وبأنها تركّز غاراتها بصورة أكبر على معارضة بشار الأسد. حتى أن تنظيم داعش تمكّن في الأيام الماضية من التقدم نحو حلب ويمكن ربط هذا التقدم بزعة الضربات الروسية لمواقع المعارضين المعتدلين.

أما الشرط الثاني، وقد حدّدت ثلاثة شروط باسم فرنسا، فيمكن في وقف قصف المدنيين بالبراميل المتفجرة. إن أعمال العنف هذه التي تُرتكب بأوامر من بشار الأسد - وليس هناك جدل في هذا الشأن، تتسبب في الجزء الأكبر من تدفق اللاجئين وتوجّع التطرف في أن معاً. طلبتم مني تقديم مبادرات، فإني أعلمكم بأننا نعتزم اقتراح مشروع قرار بهذا الشأن في الأمم المتحدة. إنه أمر لا جدل في ضرورته مطلقاً.

ثالثاً وأخيراً، نريد تشجيع عملية الانتقال السياسي الضرورية والصعبة جداً، التي تبيّن خصوصاً للشعب السوري بأن المسؤول عن 80 في المائة من المائتين والخمسين ألف قتيل وتهجير ملايين اللاجئين السوريين لن يكون هو من يمثل مستقبله. واني أصغي إلى الحجة التي يتناولها البعض، ولو بصورة أقل هنا، وهي حجة نسمعها بصورة متزايدة تفترض بأن بشار الأسد هو الترياق ضد الفوضى، ولكنه المسؤول الرئيسي عنها. ويقول آخرون: "في نهاية المطاف، هو أهون الشرين مقارنة بتنظيم داعش". ومع معرفتي بأن ما سأطرحه في هذا الشأن قد يكون موضوع نقاش بينكم، أقول إننا نعتبر بأن التحالف مع بشار الأسد، إلى جانب كونه خطأ أخلاقياً، يمثل مأزقاً سياسياً إذ لا يمكننا أن نتصور كيف يمكن توحيد سورية فعلاً دون رحيل بشار الأسد في وقت من الأوقات. وإن لم تكن القوى السورية موحدة ومن ضمنها القوات العسكرية، لن تكون هناك مكافحة فعالة ضد تنظيم داعش والإرهابيين.

إننا ندعو ونعمل منذ عام 2012 من أجل تحقيق عملية الانتقال السياسي. والمعايير معروفة، إنها معايير بيان جنيف لعام 2012. والجهات الفاعلة معروفة أيضاً. وربما كان بياني أو معلوماتكم في هذا الشأن غير كافية. ونحن نناقش هذا الموضوع طبعاً مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تعطينا انطباعاً أحياناً بأنها تهتم بمنطقة المحيط الهادئ أكثر من اهتمامها بالشرق الأوسط أو أوروبا. كما نناقش هذا الموضوع مع الأوروبيين والعرب والأتراك والروس والإيرانيين. وإننا مستعدون للعمل مع الجميع ولكن وفقاً للشروط التي ذكرتها، لأننا نعتقد بأن هذه الشروط وخصوصاً عملية الانتقال السياسي للخروج من الأزمة هي التي ستضمن فعالية الحل في سورية.

ويسرنني أن أوضح بمناسبة هذا النقاش الموقف الفرنسي. إننا نعرف - ولقد أشرتم جميعاً إلى هذه النقطة التي أتفق معكم فيها تماماً - من ناحية بأن السلام في سورية والعراق ومالي وليبيا لا يعني السلمية، وأن العمل العسكري من ناحية أخرى ومهما كان مهماً يجب أن يواكبه إحراز التقدم على الصعيد السياسي.

في العراق، نحن مع عملية المصالحة التي يقودها رئيس الوزراء حيدر العبادي إذ إننا نعتبر بأن النظام الشامل للجميع واتحاد القوى العراقية هو الذي من شأنه أن يتيح مكافحة تنظيم داعش بفعالية.

أما في مالي، وبعد التدخل العسكري الذي قمنا به في عام 2013، حشدت دبلوماسيتنا جهودها من أجل التوصل إلى اتفاق السلام والمصالحة الذي أبرم في حزيران/يونيو الماضي ونحن منخرطون اليوم في هذه العملية لتسهيل تنفيذها.

وفي ليبيا، أعتقد وبنظرة إلى الوراء بأنه تم ارتكاب عدد من الأخطاء في عام 2011 عندما اعتبرنا - وربما لم تكن هي الغاية ولكن هذا ما حدث في نهاية المطاف - بأنه لا ينبغي تنفيذ المرحلة اللاحقة للعمل العسكري بدقة. إننا ندعم منذ عام 2012 بدعم الجهود الدبلوماسية التي يبذلها ممثل الأمين العام للأمم المتحدة السيد بيرناردينو ليون من أجل تأليف حكومة وحدة وطنية.

إن العبرة هي نفسها سواء في العراق أو سورية أو مالي أو ليبيا، وهي: ليس هناك حل عسكري ناجح للتصدي للإرهاب، واستعادة السلام والأمن، بدون التطور السياسي، وإننا نحرص على العمل وفقاً لهذا التوجه.

إننا نعمل أيضاً بوصفنا قوة سلام - وقد ذكر العديد منكم ذلك - إزاء البلبلية الإسرائيلية الفلسطينية. يثير لدينا تصاعد أعمال العنف في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة قلقاً بالغاً. وأعتقد أنكم استمتعتم لي في الأشهر الماضية وأنا أهدر من خطر اشتعال الأوضاع وكنا الوحيديين إلى حد ما آنذاك. ولقد وقع المحذور لذا علينا استئناف العملية السياسية ذات المصداقية التي من شأنها أن تتيح التقدم نحو سلام عادل ودائم الآن وبسرعة.

تقوم فرنسا بالمبادرة وإن بدت أحياناً وحيدة جداً في بذل هذا الجهد. وإنني أسمع أحياناً في إطار النقاشات السياسية على المستوى الوطني بأننا لا نتحرك كفاية في هذا الموضوع، لكن الشركاء الأجانب الذين أتناقش معهم يقولون عكس من ذلك. في جميع الأحوال، إننا ندعو المجتمع الدولي إلى عدم ترك حل الدولتين يتلاشى. وإننا ندق ناقوس الخطر بشأن خطر قد يبدو بعيداً وهو ليس كذلك ربما، أي أن يتمكن تنظيم داعش في لحظة من اللحظات من الاستيلاء على القضية الفلسطينية مع كل التداعيات المأساوية المحتملة.

وقد قمنا الدورة الماضية للجمعية العامة للأمم المتحدة - وما سأذكره لم يتم الإشارة إليه خصوصاً في الصحافة - بتنظيم لقاء لا سابق له يتوافق مع طلبنا المتعلق بمجموعة الدعم الدولية، أي الرباعية ولكنها كانت موسعة في هذا المرة لتشمل الجهات الفاعلة العربية الرئيسية والشركاء الأوروبيين. إننا نعتبر بأن هذه الصيغة الجديدة التي لا نريد التخلي عنها، تستطيع المساعدة في تجديد الأفق السياسي ودفع الطرفين إلى استئناف المفاوضات التي نرجو أن تحقق نتائج.

يمكن لمجموعة الدعم الدولية المذكورة أن تضع هدفاً محدداً يتعلق بإجراءات لبناء الثقة ترمي إلى تحقيق أهداف فورية من أجل تهدئة التوتر، أي توفير الدعم الجماعي للمصالحة الفلسطينية وإعداد الضمانات والتعويضات الدولية التي يحتاجها كل طرف في أجل التوقيع على الاتفاق المنشود في نهاية المطاف.

ذكرتُ أيها السيدات والسادة، في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أمام الجمعية الوطنية وكررت أمام مجلس الشيوخ، بأنه إن لم تنجح هذه المحاولة الأخيرة للتوصل إلى حلٍ تفاوضي، ستضطلع فرنسا بمسؤولياتها وتعترف بالدولة الفلسطينية. وإنني أؤكد مجدداً هذا الالتزام من هذا المنبر. فلن تتنازل فرنسا عن متطلبات الأمن لإسرائيل ولا عن متطلبات العدالة للفلسطينيين. وأود أن أقول في هذا الصدد، وإزاء هذه الأزمات والأزمات الأخرى - وحيث تطرق المتحدثون إلى أمور مفيدة جداً في هذا الشأن - إن دبلوماسيتنا لا تقف مع طرف ضد الطرف الآخر. إننا لا نختار أن نكون مع الفلسطينيين ضد الإسرائيليين والعكس صحيح. كما أننا لا ندعم السنة ضد الشيعة والعكس صحيح أيضاً في الصراعات الدائرة في الشرق الأوسط. ولا ينبغي لفرنسا أن تتحاز إلى تيار من تيارين في الإسلام. ويتمثل خطنا الرئيس في الحرص على العمل باستقلالية لتحقيق والأمن والسلام.

من ثم، تسعى سياستنا الخارجية إلى أن يكون موقفها متوازناً ومستقلاً ومتجهاً نحو تحقيق متطلبات السلام. وهذه هي المتطلبات التي دفعتنا إلى الانخراط منذ أشهر في فض النزاع بين روسيا وأوكرانيا. والهدف هو وقف دوامة الحرب وإحداث الظروف المؤاتية للعودة إلى السلم. لذا كان حوارنا المميز مع روسيا وأوكرانيا، بالاتصال مع أصدقائنا الألمان، في إطار ما أسميناه "صيغة نورماندي". ونحن اليوم محتشدون للتنفيذ الفعلي لاتفاقات مينسك 2 خصوصاً الشق السياسي منها. كانت قمة "نورماندي" التي عقدت قبل عدة أيام في باريس والتي شاركت فيها مفيدة. ورغم الانقطاعات، يتم إحراز التقدم في احترام وقف إطلاق النار ويجري تنفيذ الاتفاق المتعلق بسحب الأسلحة الخفيفة شيئاً فشيئاً.

هناك نقطة مهمة جداً وهي تأجيل الانتخابات الذي أعلنه الانفصاليون من جانب واحد في إقليم دونباس، التي كانت ستضع نهاية لاتفاق مينسك. وما زال هناك طبعاً الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به ونظراً لتجربتنا، علينا توخي الحذر. مع ذلك فإننا نتقدم خصوصاً بفضل حوارنا المستمر مع الروس، على الرغم من كل ما يقال عن حديثنا غير الكافي مع الروس. التوجه الذي نعتده إزاء هذا البلد - وأكرر هنا التعابير المستخدمة والمبررة تماماً - هو الحوار والحزم. الحزم لأنه لا يمكننا قبول انتهاكات القانون الدولي مثل ضم القرم، والحوار لأن الانخراط الروسي يمثل جزءاً من الحل.

في المسألة الأوكرانية والمسائل الأخرى، نعمل مع الشركاء الرئيسيين لخدمة السلم والأمن. ولو توجب علي تليخيص موقفنا إزاء روسيا - إذ إنه موضوع أحد التقارير الأربعة المقدمة هنا - هذا البلد الذي يربطنا به تاريخ طويل وجغرافية بديهية، لقلت إنه التعاون اليقظ. وسنستمر في الحديث مع الروس عن جميع الموضوعات ولكن دون التخلي عن نفاذ البصيرة ومبادئنا. وهنا أيضاً أتفق مع ما ذكره السيد ديل بيكي والسيدة دوريو وجميع الذين تناولوا هذه الموضوعات. قال لنا السيد ديل بيكي: "ينبغي لفرنسا منذ الآن أن تقول إنها ترغب في أن تُرفع العقوبات تدريجياً". ولكن هذا ما نقوله! وهذا ما أقوله من هذا المنبر! ولكن بطبيعة الحال، بعدما يتم استيفاء الشروط. فليست الغاية المحافظة على العقوبات بصورة دائمة فهذا لا معنى له، وهو يضرّ بالروس وبننا. أما الأفكار الأخرى التي تم طرحها فهي طبعاً تستحق التحليل.

أريد أن أضيف بعض الكلمات بشأن هذه الأولوية الأولى لسياستنا الخارجية المتمثلة في السلم والأمن، في هذا المقام حيث كنت أتوقع ربما أن يتم تناول الموضوعات بطريقة نقدية، وهو ما لم يحدث. وربما ينسحب هذا الأمر على الجمعية الوطنية أيضاً. هناك أحياناً انتقادات يتم توجيهها بشأن حقوق الإنسان. فلنتحدث عن هذا الشأن قليلاً. تغفل هذه الانتقادات تعبئة شبكتنا الدبلوماسية في جميع المحافل المتعددة الأطراف التي يتم فيها الدفاع عن هذه الحقوق وخصوصاً القضية التي جعلت منها قضية كبرى تدافع عنها دبلوماسيتنا وهي: إلغاء عقوبة الإعدام في العالم. تتجاهل هذه الانتقادات الجهود التي نبذلها للدفاع عن الكثير من الحالات الفردية بعيداً عن عدسات الكاميرات والميكروفونات لأنني أدركت مع مرور الزمن بأن هذا هو شرط لتحقيق الفعالية في أغلب الأحيان. وتجهل هذه الانتقادات أيضاً مواقفنا القوية دفاعاً عن تطبيق مبدأ سيادة القانون، فعلى سبيل المثال دعماً لعملية التحول الديمقراطي في تونس - وقد استقبلت للتو الحائزين التونسيين على جائزة نوبل للسلام. وتتناسى هذه الانتقادات بأن النضال من أجل حقوق الإنسان، لا يقتصر فقط على الاحتجاجات الضرورية إزاء حالة فردية لنظام معين ولكنه يشمل أيضاً الالتزام الراسخ الذي وصفته للتو بارساء الأمن والسلم، لأن الحرب والفوضى تمثلان أولى الاعتداءات على حقوق الإنسان. وإننا نحمي بفضل جهودنا الدبلوماسية وأحياناً بفضل تدخلاتنا العسكرية حق السكان في العيش بأمن وسلام. لذا أولويتنا الأولى هي السلم والأمن.

تتمثل الأولوية الثانية لسياستنا الخارجية في تنظيم إدارة الكرة الأرضية وصونها. تنظيم إدارة الكرة الأرضية يعني تعزيز المجتمع الدولي الأفضل تنظيمياً، مما يفسر دعماً الثابت لمنظمة الأمم المتحدة. تم التذكير بضرورة إصلاح الأمم المتحدة وأتفق تماماً مع هذا الطرح. إن الأمم المتحدة، وقد مرّ على إنشائها سبعون سنة تعاني من أوجه القصور، مع ذلك فهي تبقى المحفل الوحيد الذي يجهد فيه المجتمع الدولي لحل الأزمات والعمل على احترام حقوق الإنسان والاتفاق على رؤية مشتركة إزاء التنمية ومستقبل الكرة الأرضية. إننا نؤمن بالأمم المتحدة على الرغم من أن قدراتها المحدودة. وإننا ندافع عن إجراء إصلاحات لتصبح المنظمة أكثر تمثيلاً وفعالية. ونحن نريد توسيع عدد الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي توفير مكانة أكبر خصوصاً للدول الناشئة. لذا نقترح - تم انتقاد هذا الاقتراح ونعتقد أنه انتقاد غير مبرر - أن تمتنع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي طواعية عن استخدام حق النقض في حالة الجرائم الجماعية، وهذه هي الحالة في سورية، لتفادي إصابة المجلس بالشلل. إننا لا نعتبر حق النقض امتيازاً بل مسؤولية. ولا شك أنكم لاحظتم بأن رئيس الجمهورية الفرنسية قد تعهد في أثناء جلسات الدورة الماضية للجمعية العامة للأمم المتحدة بعدم استخدام فرنسا لهذا الحق في مثل هذه الحالات. إنه قرار قوي ولا يمكن توجيه النقد له بحجة التخلي عن دورنا! بل إنني أعتقد من ناحية أخرى - إن قلبنا المنطق - بأنه إذا أردنا أن نمسح هذا الحق الشرعية الكاملة فعلياً تفادي حالات الإفراط في استخدامه، وهو ما حدث خصوصاً في المسألة السورية. يأتي قرارنا لخدمة الأمن والسلم الدوليين ولتجديد النظام المتعدد الأطراف وزيادة شرعيته.

إننا نعمل من أجل صون كوكبنا. ولقد تقدمت السيدة جيرو والسيدة عيشي والسيد بيران بمدخلات في هذا الموضوع ودونت ملاحظاتهم. أشكرهم على هذه الملاحظات وأتيناها. شددت السيدة عيشي على عدم القدرة على التحرك في هذا المجال دون وجود رؤية طويلة الأجل، وأشار السيد بيران إلى سلسلة من الأسئلة المشروعة تماماً عن أثر تغيير المناخ في الصراعات والهجرة والظواهر المناخية الشديدة والفقير؛ وهذا هو جوهر الموضوع. ذكرت السيدة جيرو بأنني كنت مستنفراً في قضية المناخ. وإنني أؤكد ذلك دون أن تكون هناك أي منافسة، يا سيادة الرئيس، إلى درجة أن زملائي الأجانب اجترحوا لي لقباً غير قابل للترجمة "Climat-rathonien". إننا نعمل من أجل صون كوكب الأرض، هذا هو هدف المؤتمر العالمي الذي أفتتحُ تسميته مؤتمر باريس، ليس ذلك غطرسة بل لأن جميع الأجانب يسمونه كذلك، فعندما يجري الحديث عنه، لا يقولون الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف، بل مؤتمر باريس، فلم لا نفعل نحن كذلك.

بقي خمسون يوماً فقط قبل انعقاد المؤتمر، فهل نتذكرون لماذا قدمنا ترشيحنا لاستضافته؟ هل لأن تاريخ المؤتمرات الدولية بشأن المناخ تمثل سلسلة من النجاحات؟ كلا، ليس الأمر كذلك، بل لأنه بدأ لرئيس الجمهورية الذي اتخذ القرار بأن التحدي الذي يمثله المؤتمر هو تحد حيوي بالمعنى الحرفي للكلمة وبأنه ينبغي لفرنسا أن تتحمل مسؤولياتها. وإنني أنتهز فرصة نقاشكم اليوم لمسألة المناخ لأوضح لكم قبيل بضع عشرات من الأيام فقط من مؤتمر باريس شروط نجاحة كما أراها. هناك ثلاثة شروط على الأقل. أولاً، ينبغي للاتفاق أن يكون طموحاً، أي أن يبرم اتفاق يتيح احتواء الارتفاع المحتمل لمعدل درجات الحرارة بحلول عام 2100 في الدرجتين المئويتين وإن أمكن في الدرجة والنصف. وإذ إنكم تتابعون كل هذه الموضوعات بانتباه لا شك أنكم لاحظتم في الأسابيع الماضية بعض أوجه التقدم خصوصاً في وثيرة إيداع المساهمات الوطنية، إذ بلغ عدد الدول التي أودعت لدى منظمة الأمم المتحدة الوثيقة التي تحدد فيها التزاماتها 140 دولة تقريباً. وهذا أمر جديد تماماً. ويمثل هذا تقريباً 90% من الانبعاثات - لا تنسوا هذا الرقم - بينما لم يبلغ هذا المعدل في بروتوكول كيوتو المشهور سوى 15%، والفرق شاسع بين الرقمين.

بناءً على المساهمات المعلنة تم وضع تقديرات أولية. سنحصل على التقدير الرسمي في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر، إلا أن هذه التقديرات الأولية التي أعدتها خصوصاً منظمات غير حكومية تشير إلى أن مسار الارتفاع سيكون 2.7 درجة مئوية بحسب بعض هذه

المنظمات، و3 درجات بحسب منظمات أخرى. ولا شك أن هذه التقديرات هي أقل من 4 أو 5 أو 6 درجات وفقاً للسيناريو الكارثي الذي وضعته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في حال عدم التصرف، إلا أنها تبقى مرتفعة. لذا بات من الضروري جداً، وهو أمرٌ كنا قد حددناه سلفاً، أن نعتد في مؤتمر باريس على وجه الخصوص بنبدأ للمراجعة الدورية لرفع سقف الالتزامات الوطنية المختلفة، على سبيل المثال كل خمس سنوات وذلك من أجل تحسين المسار الذي ينبغي أن يظل دون الدرجتين المؤيبتين. وإنني أعتبر هذا الأمر أحد الشروط الأساسية للنجاح. لا أعرف إن كان هذا واضحاً لكم، لكن يجب أن نتوصل إلى اعتماد هذا البند الخاص بالمراجعة.

والشرط الثاني لنجاح مؤتمر باريس، وهو شرط لا يتم الحديث عنه كثيراً، هو أن يكون هذا الاتفاق اتفاقاً ملزماً قانوناً، يقال بالإنكليزية "legally binding". فعلاً، ليس الهدف اعتماد مجرد إعلان سياسي. إذ إنه ستعقد اجتماعات تفاوض رسمية وغير رسمية في الأسبوع القادم والذي يليه، يجب الآن أن تكون القواعد الملزمة التي ينبغي وضعها في الاتفاق واضحة. ونحن نعمل أيضاً على تعزيز آلية متابعة الالتزامات، لكن الصيغة القانونية الدقيقة لم تحدد حتى هذه اللحظة التي أتوجه فيها إليكم. ويجب أن يتمتع هذا الاتفاق بقوة القانون وألا يتم عرفته بصورة آلية عند التصديق عليه في بعض البلدان، وهنا أعني على سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ليس أمراً سهلاً. وإذ إن الاتفاق هو اتفاق عالمي ينبغي له أن يمثل قيداً مفيداً. في الواقع، إذ يضم الاتفاق جميع البلدان، فهذا من شأنه ربما أن يمثل أقوى آلية لردع انتهاكه.

والشرط الثالث والأخير برأيي، هو أن نسعى إلى اقتران هذا الاتفاق بالوسائل المالية والتكنولوجية التي تتيح تنفيذه. كما نتذكرون، وعدت بلدان الشمال بلدان الجنوب، في مؤتمر كوبنهاغن في عام 2009، بتخصيص بمبلغ مئة مليار دولار سنوياً من أجل المناخ في عام 2020. ينبغي الوفاء بهذا الوعد لأنه يمثل مفتاح التضامن والعدل اللذان هما شرطان ضروريان للتوصل إلى اتفاق في باريس. كنا في ليما عاصمة بيرو في الأيام الماضية كما تعلمون، بمناسبة انعقاد الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. كنت هناك مع زميلي الوزير ميشال سابان، حيث تحقق تقدم مهم جداً، بناءً على طلبنا قدمناه وبيرو، وهو تقديم جرد دقيق للوضع الراهن. لأنني لاحظت أثناء تعمقي في هذا الملف بأنه كان يُقال دائماً إنه ينبغي الوصول إلى مبلغ مئة مليار دولار بحلول عام 2020 ولكن لم يكن بإمكان أحد أن يقول لي ما هو المبلغ الذي وصلنا إليه اليوم، ومن ثم لست أدري كيف يمكن إحراز التقدم. قدرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تقرير متكامل وفني ومنهجي جداً الأموال المدفوعة في عام 2014 إلى بلدان الجنوب من أجل المناخ بمبلغ سبعين مليار دولار، التي خصص للأسف قسم قليل جداً منها فقط للتكيف مع تداعيات تغير المناخ.

وعدت المصارف المتعددة الأطراف في ليما نفسها، ببذل جهد جديد لتوفير 15 ملياراً إضافية إلى ما توفره حالياً. وإذا ما أضفنا إلى ذلك الجهود الجديدة التي تبذلها بعض الدول والقطاع الخاص الذي يتعين عليه الاستثمار، يفترض اعتباراً من الآن أن نصل إلى مبلغ المئة مليار، مما سيمثل مكسباً كبيراً لنجاح مؤتمر باريس. أما فيما يخص التكنولوجيات، وهو موضوع أساسي للغاية للبلدان، خصوصاً بلدان الجنوب، وهنا أعني على سبيل المثال بعض البلدان الناشئة الكبرى مثل الهند، فقد تمت المباشرة في بذل الجهود. وسنكشف في مؤتمر باريس عن هذه التدابير، وخصوصاً عن العمل الذي نقوده مع السيد بيل غيتس وغيره من أجل زيادة الميزانيات المخصصة للبحث والتطوير، واستثمارات القطاعين العام والخاص المخصصة للطاقة المتجددة.

لا شك أن الأمور تمضي في تحسن وتبشر بالمزيد من النجاح، ولكن ينبغي بذل جهود كبيرة لتحقيق ذلك. وإذا تمكنا من تحقيق هذه النتائج الثلاث المتمثلة في عقد اتفاق طموح ملزم قانوناً ومقترن بالموارد المالية والتكنولوجية، وتحقيق تقدم غير ملزم من الناحية القانونية إنما يساعد مؤتمر باريس في اتخاذ قرار بشأن مسألة سعر الكربون والطموح المنشود لعام 2050، لأننا إذا أردنا أن يقدم القطاع الخاص على الاستثمار، يجب أن تكون رؤيتنا طويلة الأجل، وهنا أقتبس عبارة السيدة عيشي - إذا اتخذنا تدابير سريعة وملموسة، مثل تنفيذ برنامج كبير لإنارة أفريقيا، يهيم مختلف الشخصيات، خصوصاً الشخص المكلف بالمشروع وهو الرئيس الجديد للبنك الأفريقي للتنمية، وهو رجل رائع للغاية سبق أن شغل منصب وزير الزراعة النيجيري، فإننا عندئذٍ نستطيع الحديث عن النجاح في 11 كانون الأول/ديسمبر، وهو موعد اختتام المؤتمر.

يعمل رئيس الجمهورية على إنجاح المؤتمر، مع الحكومة بأكملها، وشبكتنا الدبلوماسية، وأنا نفسي. فأنا أشغل منصب الرئيس المقبل لهذا المؤتمر لأجل المساهمة في إنجاحه. وقد سافرت في الأيام الماضية إلى أمريكا الجنوبية ثم إلى المملكة العربية السعودية للحديث عن المناخ أيضاً. وأبلغكم بأنني سأجمع في بداية تشرين الثاني/نوفمبر وزراء من زهاء مئة بلد في اجتماع غير رسمي يسبق مؤتمر باريس، لأننا استنتجنا من مؤتمرات الأطراف السابقة أننا بحاجة إلى إحراز أكبر قدر من التقدم قبل عقد المؤتمر الفعلي. وفي الواقع، من الصعب جداً أن نحرز تقدماً في جميع المواضيع، خصوصاً في ظل وجود عشرين ألف مندوب وعشرين ألف ضيف. لذا أرى من الضروري، وإن كان ذلك شاقاً، أن نضاعف الجهود التي بذلت مؤخراً، حتى نحقق ما يمكن أن يمثل أكبر تقدم دبلوماسي تم إحرازه في السنوات الماضية على الصعيد العالمي.

يركز تقرير المناخ الذي أعدتموه كثيراً على ارتفاع مستوى المياه بوصفه عامل اضطراب جغرافي سياسي، خصوصاً من خلال إبرازه لقضية النازحين بسبب المناخ. أعتقد أنكم على حق، ولطالما نبهت إلى خطورة هذه النقطة، مشدداً على أن تغير المناخ يمثل في الوقت عينه اضطراباً أمنياً كذلك، ومن ثم لن يكون مؤتمر باريس مؤتمراً بيئياً فحسب، بل سيكون مؤتمراً بشأن السلام أيضاً.

أما الأولوية الثالثة، فهي المسألة الأوروبية، فكل شيء مترابط هنا. لقد تتالت سلسلة الأزمات التي تعرفونها. ونشهد اليوم، بالإضافة إلى كل الأزمات السابقة، أزمة إنسانية تتمثل في تدفق اللاجئين الناجم بوجه خاص عن الصراعات التي تدور في جوار الاتحاد

الأوروبي المباشر. وأضيف إلى ذلك أحيانا أزمة الديمقراطية لدى الرأي العام الوطني في أوروبا. فلا شك أن الأوروبيين ما زالوا يؤمنون بفكرة الوحدة الأوروبية إلى حد ما، غير أنهم يربطون في أغلب الأحيان عمل الاتحاد بالبيروقراطية والبطالة والإغراق الاجتماعي، مما يحدث مناخا مؤتيا للتوتر بين الدول الأعضاء، والانطواء الوطني، والخطابات الشعبية الوطنية التي تلعب على وتر الخوف. وأنتم تعرفون ذلك تمام المعرفة مثلي.

يجب أن نتعامل مع ذلك الأمر بالاستناد إلى مبادئ واضحة قدر الإمكان وقد حددناها فيما يلي: التضامن والمسؤولية والحزم. وهنا يتجلى معنى سلسلة كاملة من الخطابات التي ألقاها رئيس الجمهورية، أحيانا بمفرده، وأحيانا مصحوبا بالآخرين، وأحيانا مع المستشار ميركل. وفي هذا الصدد، تتمثل الأولوية اليوم في الاستجابة للأزمة لأن مخاطر الانقسام كثيرة. فثمة المخاطر التي ولدت مع أزمة المهاجرين من جهة، وغيرها التي قد تنشأ عن الاستفتاء البريطاني الذي كنت قد حذرت منه لأنه خطوة محفوفة بالمخاطر إذا جاز التعبير. وتتمثل مسؤولية الدول الأعضاء، خصوصا نحن بصفنا بلدا مؤسسا، في توفير الإجابات فيما يتعلق بجميع هذه المواضيع: أزمة المهاجرين، والتقدم الممكن والطول الملموسة. علينا أن نيسط الأمور، ولكن برأيي، يجب ألا نوحى بأننا نستطيع في الأجل القصير مراجعة المعاهدات، نظرا للمناخ العام السائد في بلدنا. فعلينا أولا أن نحسن الحالة الاقتصادية والاجتماعية، ثم نستطيع أن نشرع في مراجعة المعاهدات. وبالمثل، من الأجدر أن نحمي أنفسنا، ليس من الخطر الإرهابي فحسب، عبر سياسة الدفاع الأوروبي والعمليات الأخرى.

ودعونا لا ننسى قضية تطوير الاقتصاد الأوروبي القادر على التصدي لتحديات اليوم والغد. وهذا يعني وضع سياسات طموحة في بعض المجالات الرئيسية مثل الطاقة، والمناخ، والمجال الرقمي، والعدالة الضريبية والاجتماعية... وسيؤدي كل ذلك إلى تحسين التقارب بين الاقتصادات الأوروبية، خصوصا داخل منطقة اليورو. وفي الأسابيع المقبلة، ستجرى سلسلة من المناقشات بشأن الوجهة التي تمضي فيها أوروبا، خصوصا بالصلة مع الاستفتاء البريطاني والمقترحات التي يفترض أن تضعها حكومة كامبرون.

وسندرس بالطبع هذه المسائل مع شركائنا، مع مراعاة مبدأ بسيط وهو تأييدنا للتحسين في الاتحاد، ولكن تصدينا لتفكيكه. وقد قلت لأصدقائنا البريطانيين، وأرجو أن يكون هذا موقف جميع الكتل الحزبية، إن فرنسا تعتبر أن مكان المملكة المتحدة هو في الاتحاد الأوروبي، ولكن شريطة أن يبقى الاتحاد وفي مبادئه التأسيسية ولا يتخلى عن طموحاته.

إننا نعمل مع جميع شركائنا في جميع هذه القضايا الأوروبية، وفي صدارتهم بطبيعة الحال شريكنا الألماني. وقد تختلف أحيانا رؤانا أو مصالحنا، ولكننا في هذه الحالة نساند وجهة نظرنا الخاصة. غير أننا نعتد موقفا مشتركا في معظم الحالات، لحسن الحظ، مما يعزز التحوكات بشدة.

وتتمثل الأولوية الأخيرة لسياستنا الخارجية في إشعاع بلدنا. لقد ذكرتم الدبلوماسية الاقتصادية ولن نكرّر ما قيل. أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية الآن واحدة من أولويات الدبلوماسية المكتسبة للأسباب التي أتيت لي فرصة استعراضها أمس في اللجنة. وهنا أقتبس عبارة الرئيس جان بييار رافاران الذي قال على ما أذكر: "لا يمكن فصل التأثير السياسي عن الوزن الاقتصادي نهائيا". لذا استهللنا، بدعم من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، سلسلة كاملة من الإصلاحات تتضمن إعادة التنظيم الداخلي للوزارات، وإصدار التعليمات لسفرنا، والتقارب مع رجال الأعمال، خصوصا المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتعيين الممثلين الخاصين في البلدان الاستراتيجية، وتوطيد العلاقات مع تلك البلدان، وتوسيع نطاق عمل وزارة الشؤون الخارجية ليشمل التجارة الخارجية والسياحة، وإقامة وكالات تنفيذية موحدة - مثل بزنس فرانس، وإكسبرتييز فرانس - واستغلال العمليات العالمية لترويج بلدنا، على غرار حملة "فرنسا المبتكرة". وقد بدأنا نحصد النتائج الأولى لهذه الإصلاحات، ولكن لا بد من المثابرة لأنه لا يزال أمامنا شوط طويل لنقطعه.

يقول البعض، ليس في مجلس الشيوخ، إن اعتماد هذه الدبلوماسية الاقتصادية سيؤدي إلى تراجعنا عن الدفاع عن قيمنا، لكنني أرفض هذه المقولة تماما. وسأرسم ابتسامة على وجوهكم، وأقول لمريدي هذه المقولة عبارة منقولة عن فرانسوا ميتران، الذي كان يعرف مواطن ضعف الذهن البشري، إذ كان يقول لي "لا تعتبر كل الذباب الطائر أفكارا". وهذا صحيح، ففي معظم الحالات، لا يتعارض الدفاع عن مصالحنا الاقتصادية مع ترويج قيمنا على الإطلاق. كما أن إقامة علاقات اقتصادية مع دولة ما، لا يعني بناتا التوقيع على بياض على كل خطوة يتخذها نظامها في إطار سياستها الداخلية. وأوافق السيدة غوليت الرأي في هذا الصدد إذ قالت هي وغيرها إن علينا أن نتجنب الدم، سواء أكان دم الفرنسيين أو غيرهم، ما لم يكن مبررا.

وعندما يتطلب الموقف ذلك، فإننا نعرف تمام المعرفة كيف نضع الحدود لدبلوماسيتنا الاقتصادية ونتخذ القرارات الصعبة. وهذا ما فعلناه، على سبيل المثال، عندما اتخذنا القرار بعدم تسليم روسيا حاملي الطائرات المروحية ميسترال، الأمر الذي فسره البعض، وإن كنت أعجز عن فهم منطق تفكيرهم، بأنه هجوم ضد الروس. ولا أعرف كيف للروس أن يوافقوا على التوقيع معنا على إلغاء العقد إذا كان ذلك مخالفا لمصالحهم. ولكن الجدلية تستطيع كما نعلم تشويش الأفكار المنطقية الرصينة. ومن الجدير بالذكر أننا نجحنا في إعادة بيع السفينتين.

وهنا أودّ أن أقول بضع كلمات عن الصين، لأن التقرير المثير للاهتمام يتناول هذه النقطة. إن علاقتنا ممتازة مع هذا البلد العملاق، الذي كان عملاقا منذ غابر الزمان ولا زال في الوقت الحاضر وسيبقى عملاقا في المستقبل. ويشدد تقريركم، وبحق، على أن نموذج النمو الصيني الجديد سيؤثر إلى حد بعيد في علاقتنا الاقتصادية. فبعد أن كان معدل النمو السنوي يفوق العشرة في المئة منذ سنوات قليلة، وضعت السلطات الصينية هدفا رسميا يتمثل في تحقيق نمو بمعدل 7٪ في عام 2015، إذ إنها تدرك التغييرات الكبرى التي

تطراً على اقتصادها. واتضح من المناقشات الدورية بهذا الشأن أن السلطات الصينية توقّعت هذا التغيير الذي اعتبره الرئيس الصيني الوضع الطبيعي الجديد. وبذلك، تنتقل الصين من نموذج قائم على التصدير والاستثمار إلى نموذج اقتصادي أكثر تطوراً وتركيزاً على الاستهلاك المحلي.

ولا شك أن ذلك خبر سار للصين، لأن النموذج السابق كان مصدر عمليات المضاربة في الأسواق المالية، التي لم يكن لها نفس التأثير هنا. ليست سوق الأوراق المالية هي التي تمول المنشآت بل تمويلها المصارف على نحو أساسي، ولكن ثمة تأثيرات تنظيمية للمخاطر، كما رأينا في فصل الصيف. ويعدّ هذا التطور أيضاً خبراً ساراً للعالم، مع أنني سمحت لنفسي أن أقول لأعلى السلطات الصينية إن تعجيلها هذا التغيير لم يكن بالضبط التعليل الجيد، لأنه فُسر على أنه قطيعة مع ما يسمّى الأسواق المالية، في حين أنه في الواقع كان مرتقباً.

ولكن الطبيعة الجامحة للنمو الصيني أسفرت عن تداعيات سلبية على البيئة من حيث التلوث واستنزاف الموارد العالمية. وتحمّل الصين مسؤوليتها في هذا الوضع الطبيعي الجديد، الذي يمثل تحدياً تاريخياً للصين التي سيتعين عليها في السنوات المقبلة أن تعيد التفكير في مجالات كاملة من اقتصادها، وتضع الأسس لصناعة مراعية أكثر للبيئة. فليس من قبيل المصادفة أن الجلسة الخامسة المكتملة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، التي ستعقد في غضون أيام قليلة، من 26 إلى 28 تشرين الأول/أكتوبر، ستشدد على ضرورة مواصلة الإصلاحات الهيكلية، التي ستتمس الشركات الحكومية بالأساس التي تمثل 50% من الناتج المحلي الإجمالي للصين. وفي هذا السياق الذي حلّه معدّو التقرير على نحو ممتاز، علينا أن نستفيد استفادة قصوى من علاقاتنا، ولا سيّما من خلال الزيارة الرئاسية الفرنسية القادمة إلى الصين التي سيكون محوراً الرئيس التتمة المستدامة، وتطوير علاقاتنا، والتحضير لمؤتمر باريس.

وسيرافق الرئيس صناعيون من المجموعات الرئيسية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. وسيزور رئيس الجمهورية في المحافظات بناء على رغبة السلطات الصينية، وسنعدّ شركات جديدة في إطار خارطة الطريق، ويشمل ذلك شركات تخصص الأسواق في بلدان أخرى، وفقاً لرغبة الكثير من بينكم. ويمكن أن تستفيد قطاعات أخرى أيضاً بطبيعة الحال من الاهتمام الجديد الذي تبديه السلطات تجاه احتياجات المستهلكين الصينيين، ليس في القطاع التقليدي فحسب بل أيضاً في الزراعة والأغذية الزراعية والأدوية، وبالطبع التكنولوجيات الجديدة. ونحن نعتبر وجودنا في هذا الاقتصاد الصيني الجديد أولوية، فبذلك تؤدي فرنسا، التي راهنت على الصين قبل الآخرين وباستقلالية تامة، دورها في مرافقة الصين في درب نشوئها الاقتصادي.

وإننا بصدد تحقيق الكثير من النتائج التي أرجو أن يتم تأكيدها، إذ لم يتم إعلانها بعد. وعلى الرغم من تباطؤ النمو الصيني، والانكماش الكبير في الواردات الصينية التي انخفضت بمعدل 15% في النصف الأول، زادت مبيعات المنشآت الفرنسية بمعدل 14% تدريجياً في النصف الأول من عام 2015. وأعتقد أن علينا أن نرى المساهمة الإيجابية لهذه المجالات الجديدة للتعاون، التي تلبّي احتياجات الطبقة المتوسطة لخمسة ملايين شخص. وأظنّ أن رجال الأعمال لدينا فهموا كيفية التعامل بصورة أفضل مع هذا التطور الحاسم في الاقتصاد الصيني. ويتعيّن علينا جميعاً أن نواصل التعبئة على المستوى السياسي والاقتصادي والإداري لمواكبة الصين في هذا المسار.

السيد الرئيس جان-بييار رافاران، كثيراً ما تشيرون إلى أن نوعية علاقاتنا الاقتصادية مع الصين تعود أساساً إلى استقلال سياستنا الخارجية، وأنا أوافقكم الرأي تماماً. فقد قلت في بداية حديثي إن استقلالنا هو مفتاح نفوذنا، وليس فقط في نشاطنا الدبلوماسي ولكن أيضاً في تأثيرنا الاقتصادي، وهذا ما نراه مع الصين وسائر البلدان. وسأحتّم بالقول أنني رغبتم في أن تستثمر دبلوماسيتنا في ما هو أبعد من الصدد الاقتصادي، في كل مجالات العمل الخارجي للدولة، أي الثقافة والتعليم واللغة والقيم والفرنكوفونية – إذ سيبلغ عدد الناطقين بالفرنسية 750 مليون شخص قريباً في غضون بضعة عقود، بفعل النمو الحاصل في أفريقيا، مع كل التدايعات الاقتصادية المرافقة لهذا التطور - والسياحة، التي يتمثل ثروة وطنية لاقتصادنا ولصورتنا في العالم على حد سواء. وقد قلت ذلك بالأمس في اللجنة، وأودّ أن أكرره لأن خطاباتي تسجل رسمياً، علينا أن نعتاد على فكرة بسيطة لا يتم تقديمها غالباً على هذا النحو للأسف.

عندما نفكر في أكبر القطاعات الاقتصادية في فرنسا، ما هو القطاع الذي يوفر مليوني وظيفة غير قابلة للنقل، والذي يمثل 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يضع فرنسا في المقام الأول عالمياً، والذي يوفر لنا فائضاً يفوق العشرة مليارات بكثير، والذي نعرف أنه قطاع واعد في المستقبل؟ الجواب هو السياحة. علينا إذاً أن نكفّ عن اعتبار هذا القطاع قطاعاً هامشياً، بل أن نعتبره قطاعاً أساسياً في تنميتنا وإشعاعنا، وهذه هي الغاية من الإعلان المهم لقادة صندوق الودائع، الذين أشكروهم على ذلك، عبر موافقتهم على تعبئة أكثر من مليار يورو في الفترة المقبلة للقطاع السياحي. وباختصار، فإني أحرص دائماً على أن ننتهج الدبلوماسية الشاملة، وإن كانت الإمكانيات المالية محدودة بالطبع إلا أنها تسمح لنا بإحراز التقدم. وإذ إن تأثير فرنسا في العالم يتخذ أوجهاً متعددة، على دبلوماسيتنا أن تكون هي الأخرى متعددة الأوجه.

لقد وعدتكم بأن أقدم لكل واحد منكم المشروع المسمى "وزارة الشؤون الخارجية والتنمية الدولية في القرن الحادي والعشرين - MAEDI 21" الذي صدّقنا عليه منذ بضعة أسابيع، والذي يحدّد تداعيات جميع هذه الأمور على الناحية التنظيمية لوزارة الشؤون الخارجية في السنوات القادمة. فمن المقرّر تنفيذ سلسلة من الإصلاحات، وإذ تحدثنا عن الصين، أودّ أن أذكر نقطة رمزية وحقيقية في أن معاً، ففي عام 2025، سينتشر 25% من موظفينا في السلك الدبلوماسي في البلدان الناشئة من مجموعة العشرين، وفي عام 2017، أي في غضون عامين، ستكون سفارتنا في الصين أكبر سفارتنا في العالم. وبموازاة ذلك، سنطوّر التشارك في مواقع السفارات مع

شركائنا الأوروبيين، وسنعمد إلى تعزيز الخطط الأمنية لجالياتنا الفرنسية في الخارج، وتعيين – وذلك بهمكم - مستشارا دبلوماسيا لكل محافظ إقليمي لتعزيز الروابط بين دبلوماسيتنا وأقاليمنا، وإقامة قنصليات رقمية حقيقية فسيتمكن جميع الرعايا الفرنسيين في الخارج في عام 2020 من أداء معظم إجراءاتهم القنصلية على الإنترنت على مدار الساعة. كما ستحقق وزارة الشؤون الخارجية والتنمية الدولية التوازن التام في الكربون في عام 2020. هذه بعض الأمثلة على القرارات التي تتماشى فيها التدابير التنظيمية مع المنظور العام الذي يتعين علينا اعتماده.

السيدات والسادة، السيد الرئيس، أودّ في البداية أن تعذروني إن أطلت الحديث، ولكن لا تسنح لي الفرصة دائما لاستعراض الصورة الشاملة والمتماسكة لدبلوماسيتنا التي لخصت أولوياتها الأربع. وأودّ أن أقول باسمي وباسمكم جميعا، إن هناك إدارة قديرة جدا تتولى تنفيذ هذه الأولويات في وزارة الشؤون الخارجية والتنمية الدولية، التي أود أن أعرب لها من هذا المقام عن امتناني الشخصي، بل امتناننا جميعا لمعرفتي بكم. علينا ألا نمتنع عن الاستعلاء، فمن الواضح أن فرنسا لا تملّي وحدها على جميع دول العالم سلوكها، لكنني أبنما ذهبت، وأنا بذلك أقتبس عبارة سبق وأن استخدمت، أجد أن صوتنا مسموع ومنتظر.

وفي كل القضايا التي ذكرتها، أعتقد أن دبلوماسيتنا تحافظ على مكانتها، كما يبدو أن غالبية الشعب الفرنسي يلاحظون ذلك ويشعرون بالرضى حياله، بل و ببعض الفخر. ومع ذلك، ينبغي أن نكون واضحين، فلدينا في فرنسا الكثير من المزايا، إلا أن التحركات العفوية التي يتسم بها القرن الحادي والعشرين لا تصبّ كلها في صالحنا. إذ من المتوقع أن يتضاءل وزننا الديموغرافي والاقتصادي النسبي تلقائيا، في الوقت الذي ستحتدم فيه المنافسة مع البلدان الناشئة. كما تواجه أوروبا وستواجه تحديات كبيرة، بدءا من ميولها الانقسامية. ولكن لا ينبغي لهذا الواقع أن يحبط عزيمتنا، بل عليه أن يشجعنا على زيادة جهودنا، مع الحرص، مستذكرا السيدة عيشي، على التوفيق بين الإدارة في الأجل القصير، أي إدارة الأزمات الفورية، والتحضير للأجل الطويل أي للعشر سنوات أو العشرين سنة القادمة. وأعلم أنني أستطيع التعويل في هذه المهمة على عمل النواب البرلمانيين وبخاصة أعضاء مجلس الشيوخ، فأنتم تواكبون عملنا وتشرّفونا بدعمكم وثقتكم.

ختاما، أودّ أن أشكركم جزيل الشكر على مساهمتكم الكبيرة في جودة سياستنا الخارجية، وببساطة يبقى الأمر الأهم، بصرف النظر عن الانقسامات الحزبية، مصلحة فرنسا، التي أعلم أنكم تدافعون جميعا عنها. وشكرا لكم.